الاسرائيلي ونهج الاستسلام ، كضمانة تصبح اكثر فاكثر الحاحا لصيانة المصير الوطني» .

وترى منظمة العمل الشيوعي ، على لسان امينها العام محسن ابراهيم ان ما اتفق عليه في الجولة السادسة من المفاوضات «ليس حلا وسطا اميركيا ، بل هو تسليم رسمي بالشروط الاسرائيلية» . وان لبنان «يدفع حثيثا في ظل هذه المفاوضات نحو الوقوع تحت السيطرة الصهيونية»

وتتوقع المنظمة ان تنتهي المفاوضات الى توقيع لبنان على صك الاستسلام للشروط الاسرائيلية بعد «رحلة بطيئة من المفاوضات ، رحلة طويلة من التنازلات» كما اكدت صحيفة المنظمة «بيروت المساء» .

لذا يدعو محسن ابراهيم الوطنيين اللبنانيين الى «ان يواجهوا منذ اللحظة مسؤولي مسؤولية تعيين موقعهم وموقفهم من هذه السيطرة — الصهيونية المستجدة شكلا ومضمونا» ويؤكد على ان نضال الوطنيين اللبنانيين ضد اسرائيل لايمكن ان تختتمه اتفاقات رسمية ، بل ان هذه الاتفاقات «ستفتح بالتاكيد عصرا جديدة بالفعل في نضال الوطنيين اللبنانيين ، هو عصر عصر النضال ضد السيطرة الصهيونية المباشرة على لبنان من الداخل» .

جرم في الفلك الاسرائيلي

ولم يختلف موقف الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني عن موقف حلفائه الشيوعيين ، فلقد اعتبر رئيس الحزب وليد جنبلاط ان الاتفاق اللبناني الاسرائيلي على جدول الاعمال «تنازل من لبنان حيال الشروط الاميركية والاسرائيلية» . واكد ان «اسرائيل ستظل تماطل في مجال الانسحاب من لبنان ولن تنسحب الا بعد ان تقبض الثمن ، ويكون كبيرا جدا . ودعا جنبلاط السلطة اللبنانية بجميع اركانها الى «التزام المواقف المبدئية التي تشكل صيغة الوفاق الوطني «مؤكدا» ان لبنان في حال استمرار هذا الانزلاق معرض لان يصبح جرما في فلك «اسرائيل» ، وللانعزال عن العالم العربي مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية» . وقال ان من شان تقديم التنازلات ايقاع لبنان في المازق الذي وقعت فيه مصر بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد . القوى الوطنية اللبنانية الاخرى حذرت بدورها من المسار التي تمضي المفاوضات وفقا له ، فقد اعرب ابراهيم قليلات ، رئيس حركة الناصريين المستقلة — المرابطون ان المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية ستنتقل من خلدة والخالصة الى الخارج «اي الى كامب ديفيد اخر ، وهي تشكل مدخلا لاصحاب القرار في خيمة اكبر ان كانت ثنائية ، او خيمة عربية ، ونحن نعتبر انها مدخل لقرارات ستتخذ خارج النطاق الثنائي كما حدث في مصر» .

والاتحاد الاشتراكي العربي ايضا راى في الاتفاق تنازلا من جانب لبنان ازاء الشروط التعجيزية الاسرائيلية التي وافقت عليها اميركا ورضخ لها لبنان ، وان السلطة اللبنانية ارتكبت خطا اذ وضعت «الثقة والاوراق في يد الولايات المتحدة كما فعل انور السادات سابقا» .

الفعاليات السياسية ترفض الاتفاق

ولم يقتصر موقف الرفض والتنديد للمفاوضات وجدول اعمالها على الاحزاب والقوى الوطنية وانما تعداه الى الفعاليات والشخصيات السياسية ، فرئيس الحكومة اللبنانية الاسبق رشيد كرامي ادانها لانها تشكل «نوعا من الاستدراج للوصول مرحليا الى تحقيق بعض ما تستهدفه «اسرائيل» من المفاوضات» وحذر من «الوقوع في الشرك» .

والرئيس سليم الحص راى في الاتفاق «خطوة في اتجاه المطلب الاسرائيلي» ملاحظا انه «لا احد يستطيع القول لان البنود المدرجة في جدول الاعمال وضعت لترفض ، وانما هي وضعت للبحث» . وابدى خشيته من «ان تكون المحصلة هي الاستعاضة عن الحسم بالاستدراج ، والنتيجة واحدة» .

والنائب زاهر الخطيب اختصر موقفه المناهض للاتفاق بالقول ان عنوان السياسة الرسمية اللبنانية «يمكن تلخيصه بانه تعزيز لموقع المفاوض الاسرائيلي» .

وقد كرست صحيفة «السفير» التي تعبر عن وجهات نظر العديد من الاوساط الوطنية والقومية اللبنانية ، الكثير من افتتاحياتها ومقالاتها وتقاريرها لتوضيح مخاطر المفاوضات التي تجري على اساس جدول الاعمال الذي اتفق عليه في الخالصة . ورات في احدى افتتاحياتها ان لبنان بات يواجه مستقبلا «قد يكون بالغ الظلمة والسواد» و«ان ما يسمى ب «المعجزة اللبنانية» اقتصاديا وماليا ومستوى معيشة ، لن يكون اكثر من اسطورة مضت وانقضت واصبحت في ذمة التاريخ» .

واكدت ان الاهتمام الاميركي بانجاز المفاوضات وسيرها للامام يهدف ايضا الى «تجميد الصراع العربي — الاسرائيلي وشطب المسالة الفلسطينية» .

واضح آن الاوساط الوطنية للشعب اللبناني تدرك منذ البداية الاخطار التي تنطوي عليها المفاوضات الجارية بين خلدة والخالصة ، على الصعيدين الوطني والقومي ، وانها تدرك ايضا ان السبيل الى مواجهة هذه الاخطار هو بتحقيق وحدة وطنية كفاحية تشن نضالا متعدد الوسائل ، سياسية وعسكرية ، ضد الاحتلال الصهيوني للبنان وضد النتائج المطلوب ان ينتهي اليها هذا الاحتلال ، ولعل من اول البدهيات القول هنا ان بوسع الشعب اللبناني تحقيق الظفر في كفاحه هذا ، ولكن ليس بدون المعونة الفعالة ، المادية والعسكرية والسياسية ، من جانب قوى حركة التحرر الوطني العربية ، وبالذات الانظمة الوطنية العربية ودول جبهة الصمود والتصدي ، اضافة الى دعم شعوب العالم وقواها التقدمية .

الجيش يواصل مداهماته لمناطق بيروت الوطنية

استانفت قوات الجيش اللبناني في الايام الاخيرة حملة المداهمات والاعتقالات في المناطق الوطنية من العاصمة بيروت وفي اخر هذه الحملات قام الجيش بتطويق الضاحية الجنوبية باكملها وقطع الطرق المؤدية اليها . وتركزت الحملة على مخيم برج البراجنة والغبيري وحارة حريك وبئر العبد والليلكي وحي السلم وحي ماضي وطريق صيدا القديم . واسفرت الحملة عن اعتقال عدة عشرات من المواطنين اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء .

الهيئات السياسية والدينية والجماهيرية الشعبية في بيروت الوطنية واجهت هذه الحملة بموجة استنكار واسعة . فقد قال الامين العام لمنظمة العمل الشيوعي محسن ابراهيم «لانفهم ابدا مبرر هذا الدهم الامني الرسمي المتجدد للضاحية الجنوبية التي تعرضت حتى الان لعشرات عمليات الدهم الامني ، مما بات يهدد الناس بالاقتلاع من بيوتها . اما الحديث عن الخلايا التخريبية التي يجري البحث عنها فلم يعد يقنع احدا» .

ودعا محسن ابراهيم الى وقف اجراءات الارهاب ورفع الصوت استنكارا لها .

كما استنكر المفتي الجعفري الممتاز عبد الامير قبلان مانقوم به السلطة من «تخويف المواطنين وارهابهم» وفندحجة السلطة بقوله «اذا كانت الحجة اعتقال بعض المطلوبين ففي امكانها دهم اصحاب العلاقة وحدهم من دون حجز حرية المواطن والقاء الرعب في نفوس الامنين في منازلهم» .

وقد جابت بعض مناطق الضاحية الجنوبية بعد الحملة الجديدة تظاهرات شعبية احتجاجا على اعتقال المواطنين في حملة المداهمة والاعتقال التي قامت بها قوات الجيش اللبناني . واضطرتالسلطة اثر ذلك الى اطلاق سراح بعض المعتقلين بينما تحفظت على الاخرين .

لبنان :

النضال يتصاعد والعمليات مستمرة

شهدت الايام الاخيرة تصاعدا في حدة العمليات العسكرية «للمقاومة الوطنية اللبنانية» واتخاذها ابعادا ومضامين نوعية جديدة ، تشكل الرد الملائم على نهج الخضوع امام الشروط الامريكية الاسرائيلية ، والرهان على دور الشريك الكامل .
وفيما يلي شريط العمليات لهذا الاسبوع :

★ في السادس من الشهر الجاري — قرب عدلون — زرعت المقاومة الوطنية لغما ارضيا كان يستهدف قافلة عسكرية تمر على الطريق بين وقت واخر . وقد تمكنت قوات العدو من اكتشاف اللغم فقامت بتمشيط المنطقة وقطعت الطريق الدولي الساحلية لمدة ساعة .

★ ويوم ١/٧ نسفت سيارة عسكرية صهيونية قرب قرية النجارية جنوب صيدا نتيجة انفجار لغم ارضي ، وقد تعذر تحديد الخسائر في صفوف العدو حيث قامت قواته بتطويق المنطقة وقطعت الطرق المؤدية اليها .

★ كما تم نسف مركز مراقبة صهيوني قرب قرية مغروشة ودمرت اجهزة المركز ولم تعرف خسائر العدو ايضا .

★ كما سقط ٢١ قتيلا وجريحا في عملية جريئة استهدفت باصا «ينقل جنودا» صهاينة يوم ٧ الجاري في منطقة كفرسيل على طريق عرمون خلدة حيث كان كمين من المسلحين على جانب الطريق . وقد تم تدمير الباص بقذيفة ار.بي.جي وامطرت السيارتان المرافقتان برصاص من الاسلحة الرشاشة ، تساقطت على اثر ذلك جثث الجنود من نوافذ الباص الذي انقلب على جانب الطريق . كما جرت معركة بين افراد العدو والكمين اعلن بعدها عن مقتل احد افراد الكمين ، بينما هرعت الى المكان سيارات الاسعاف لنقل الجنود الصهاينة باتجاه الدامور ، وحطت في المكان حوامات حربية واقلعت بسرعة وقد وصف الحادث في تل ابيب على انه واحد من «اسوأ» الهجمات التي تعرض لها الجنود الصهاينة منذ خروج المقاومة من بيروت .

تدمير ناقلتين للعدو وقتل وجرح عدد من الصهاينة

في تمام الساعة التاسعة والربع من ليلة الثلاثاء ١٨/ ١/ ١٩٨٣ قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بزرع عبوات مسيطر عليها على طريق دمشق بيروت بين بلدة عاريا والحي الغربي لمدينة عالية ، واثناء مرور سيارتان محملتان بالجنود قام مقاتلونا بتفجير العبوات مما ادى الى تدمير ناقلتين للعدو واشتعلت بهما النيران .
وعلى الفور حضرت إلى مكان الحادث طائرة مروحية لنقل القتلى والجرحى وقامت كماثن العدو في المنطقة بتمشيط المنطقة بالنيران ووضعت حاجزا على الطريق الدولية لتفتيش السيارات المدنية وارجاعها حيث اتت . ولاتزال طريق دمشق بيروت مقطوعة حتى الان .
هذا وعاد جميع مقاتلونا الى قواعدهم بسلام

ارتفاع الديون العربية الى ٤٩ بليون دولار

جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي ان الديون العامة الخارجية للدول العربية قد ارتفعت من ١٥ بليون دولار عام ١٩٧٥ الى حوالي ٤٩ بليون عام ١٩٨٠ اي بنسبة ارتفاع بلغ متوسطها السنوي حوالي ٢٧ بالمئة .

وقد ادى ارتفاع الديون الخارجية الى ارتفاع نسبتها مقابلا لناتج العملة الاجمالي للدول العربية من ٢٧ بالمئة الى ٤٦ بالمئة عام ١٩٧٩ والى ٤٢ بالمئة عام ١٩٨٠ وهو ما يشير الى لجوء الدول العربية الى الاقتراض من الخارج الى جانب العبء المتزايد الناتج عن ذلك .

ويوضح التقرير ان المجموعة الرئيسية للدول العربية المقترضة تشمل الجزائر الاردن تونس والسودان سوريا مصر المغرب بينما تشمل المجموعة الثالثة الصومال سلطنة عمان موريتانيا البحرين ويتركز الجزء الاكبر من مجمل الديون العامة الخارجية في الدول العربية في المجموعة الاولى حيث بلغ نصيبها نحو ٩٣ في المئة في المتوسط سنويف .

ويؤكد التقرير انه كان من نتيجة ارتفاع الديون العامة الخارجية للدول العربية ان ارتفعت اعباء خدمة هذه الديون من ١٠٦ بلايين دولار عام ١٩٧٥ الى ٧٠٨ بلايين دولار عام ١٩٨٠ اي بنسبة ٤٣٧ بالمئة سنويا في التوسط .